الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة تيــسمسيــلت
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مــادة: التنمية السياسية

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية السداسي الأول- تخصص إدارة محلية

إعداد

د/ بتة الطيب

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

الموسم الجامعي

2021 – 2022 م

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

برنـــامج المادة حسب المقرر الرسمي

عنوان الماستر: الإدارة المحلية

السداسي: الأول

اسم المادة: التنمية السياسية

الرصيد: 01 **المعامل: 01**

أهداف التعليم: يهدف هذا المقرر لتبيان المفاهيم الخاصة بالتنمية السياسية وفق التطورات المعاصرة التي شهدها هذا الحقل المعرفي، مع إبراز نظريات التحديث والتبعية، ومحاولة تطبيقها على واقع دول الجنوب، مع التركيز على الاتجاهات المعاصرة و قضايا التنمية السياسية في الوقت الحاضر.

المعارف المسبقة المطلوبة : يجب أن يكون الطالب قد تحصل على تكوين في مقاييس: تاريخ الفكر السياسي، النظريات و الفلسفة السياسية، النظم السياسية المقارنة، استراتيجية صنع القرار، السياسات العامة، القانون الإداري، الإدارة العامة، نظريات التنظيم و التسيير، مدخل لعلم الإدارة.

محتوى المادة:

- مفهوم التنمية السياسية.
- مكونات التنمية السياسية (التنشئة السياسية، التثقيف السياسي، التكامل السياسي، المشاركة السياسية، التوزيع السياسي للموارد، التغلغل السياسي)

- الأطر الحاكمة للتنمية السياسية(أزمة عدم التكامل القومي، أزمة عدم الشرعية السياسية، أزمة المشاركة السياسية، الإصلاح السياسي و الحكم الراشد، الأمن الإنساني و حقوق الإنسان)
- متطلبات التنمية السياسية
- إشكاليات التنمية السياسية في الدول النامية.
- واقع التنمية السياسية في الجزائر.

طريقة التقييم: العلامة المحصل عليها في الامتحان الكتابي إلى جانب العلامة المقدمة للطالب في حصة الأعمال الموجهة والمتضمنة التقويم المستمر، وكذا مختلف الأعمال التي يكلف الطالب بإنجازها.

برنامج المحاضرات وفقا للمقرر الرسمي

****

ملاحظة: تم توزيع مقرر السداسي الأول في مادة التنمية السياسية لقسم السنة الأولى ماستر علوم سياسية على ثمانية (08) محاضرات، وفقا للمقرر الرسمي، وهذا ما تم رسمه في البرنامج التالي:

****

المحاضرة الأولى: مفهوم التنمية السياسية

المحاضرة الثانية: مكونات التنمية السياسية (التنشئة السياسية/ التثقيف السياسي/ التكامل السياسي).

المحاضرة الثالثة: مكونات التنمية السياسية (المشاركة السياسية/ التوزيع السياسي للموارد/ التغلغل السياسي).

المحاضرة الرابعة: الأطر الحاكمة للتنمية السياسية (أزمة عدم التكامل القومي/ أزمة عدم الشرعية السياسية/ أزمة المشاركة السياسية).

المحاضرة الخامسة: الأطر الحاكمة للتنمية السياسية (الإصلاح السياسي والحكم الراشد/ الأمن الإنساني وحقوق الإنسان).

المحاضرة السادسة: متطلبات التنمية السياسية.

المحاضرة السابعة: إشكاليات التنمية السياسية في الدول النامية.

المحاضرة الثامنة: واقع التنمية السياسية في الجزائر.

المحاضرة الأولى: مفهوم التنمية السياسية

عناصر المحاضرة

تمهيد

أولا/ سياقات ظهور مصطلح التنمية السياسية.

ثانيا/ تعريف التنمية السياسية.

تمهيـــــــد

ينبه الباحث حسن بن كادي إلى أن مفهوم التنمية لقي اهتماما خاصا من طرف مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وقد كان علم الاقتصاد السباق لدراسته والاهتمام به، كما استخدم هذا المفهوم في علم السياسة حيث أضحى من أبرز اهتماماته إذ كان يشير المفهوم في بداياته إلى العناية بتوفير الأبنية التي تضمن مشاركة الشعب في العملية السياسية مع إنشاء جهاز إداري يتمتع بالقدرة على تنفيذ السياسات الانمائية بصورة فعالة، والاستجابة لمختلف المطالب الشعبية وكذا إرساء أسس الديمقراطية بما تحويه من إنشاء المؤسسات السياسية مع السعي لبناء ثقافة سياسية تقوم على الولاء للوطن، مع فتح آفاق نحو التعددية الحزبية.[1]

أولا/ سياقات ظهور مصطلح التنمية السياسية

أما عن سياقات ظهور مصطلح التنمية السياسية فإنه يعود زمنيا إلى خمسينات وستينات القرن العشرين، ليتحول بعدها إلى تخصص حديث من تخصصات علم السياسة بحيث يختص بدراسة العلاقة

[1] حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها – دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007 – 2008، ص. 22

بين النظام السياسي والمجتمع، ويرتبط أساسا بدول العالم الثالث وسبل تطوير نظمها السياسية، وقد تزامن ظهور مصطلح التنمية السياسية بظهور ووجود عدد من المفاهيم المتداخلة معه على غرار الإصلاح والتحديث السياسي، والتطور السياسي والتحول الديمقراطي، والتعددية. [1]

أجرت الجامعات الأورو–أمريكية عقب الحرب العالمية الثانية عددا من الدراسات والأبحاث رافعة شعارات التحديث والتطور السياسي، ومن هذه المشاريع مشروع كاملوت الأمريكي، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منصرة سياسيا وعسكريا تزعمت تيار الداعين للتحديث الفكري والثقافي والاستقرار السياسي، وبذلت في سبيل ذلك أموالا طائلة سعيا لاستمرار تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وسبيل ذلك الضغط على الأنظمة السياسية المختلفة للاقتراب من النموذج الغربي بحجة أن هذا النموذج القائم على الديمقراطية واللبرالية السياسية وما يتبعها من تعددية سياسية وحرية فكر وتداول سلمي على السلطة عبر الانتخابات هو المثال الواجب تطبيقه والعمل به واقعيا.[2]

ثانيا/ تعريف التنمية السياسية

تشير الباحثة عائشة عباش في دراسة بحثية لها إلى وجود صعوبات تعيق الباحثين في سبيل صياغتهم لتعريف إجرائي لمفهوم التنمية السياسية، ومن هذه الصعوبات نذكر:

- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع عدة مفاهيم مشابهة لها وقريبة منها على غرار: التحديث، التغيير، التطور، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى النظر إليها على أنها مفاهيم مرادفة لمصطلح التنمية السياسية.

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981 – 2012 (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012)، ص. 27

[2] كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر (جامعة وهران: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012)، ص. 44 – 45

- الوجه الثاني من الصعوبات هو أن أولى محاولات تعريف التنمية السياسية كان مصدرها رجال السياسة والمشتغلين بها ميدانيا ولم تكن صادرة عن الباحثين والمتخصصين في علم السياسة، وهذا ما جعل هذه المحاولات تتطبع بصبغة التحليل السياسي أكثر منها بصبغة التعريف العلمي.
- ثالث أوجه الصعوبات يتمثل في التوجه الايديولوجي للباحثين المشتغلين بحقل التنمية السياسية والعالم الثالث، الأمر الذي تسبب في تجاوز الكثير من الحقائق العلمية.
- رابع من الصعوبات هو ارتباط التنمية السياسية بعلوم أخرى كعلم الاجتماع السياسي والسياسة المقارنة وغيرها، وهذا ما أدى إلى اتساع المفهوم ليشمل عدة قضايا أخرى. [1]

يرى الباحثين عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي أن اجتهادات الباحثين الغربيين في تحديد تعريف للتنمية السياسية تتسم بدرجة من التشعب والتباين. ومثال ذلك في المجتمعات العلمانية. كما يشير المفهوم إلى جملة العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، باعتبار أن النظم والقيم السياسية تخضر للتغيير وتبدو عليها درجات مختلفة من المرونة، وتستوعب أي تغيرات مفاجئة. [2]

يشير كلا الباحثين أيضا إلى نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطور الذي يتفاعل من أجل انجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية، ويعبر هذا النمط عن الخطة الإستراتيجية لصاحب السلطة عن توفر التناغم بين التنظيم السياسي المعتمد والأهداف الاجتماعية المسطر تحقيقها، وعلى هذا الاعتبار يتم تصنيف التنظيمات السياسية وفقا لمستوى تفاعلها مع الأنشطة الاجتماعية، وأنواع الجماعات وليس وفقا لاهتمامها بالأنشطة السياسية. وعلى هذا الأساس تستطيع التفرقة بين الأنماط المختلفة من التنظيمات السياسية. [3]

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

---

[1] عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا ، ط. 1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين – ألمانيا، 2017،

[2] عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم (مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع. 5، مارس 2013)، ص. 86

[3] عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، مرجع سابق، ص. 87

يعرف غابرييل ألموند التنمية السياسية بأنها الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. [1]

أما بالنسبة للباحث لوسيان باي فإن التنمية السياسية تحوي عناصر محددة نذكرها في الأسطر التالية:

1-رفع النظام السياسي من قدراته وإمكاناته من حيث قدرته على تسيير الشؤون العامة وكفاءته في ضبط النزاعات، وتمكنه من تلبية ما يرد إليه من مطالب.

2- الرفع من القدرة على تحقيق المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة سواء من خلال توسيع الاقتراع العام أو زيادة التعبئة السياسية.

3- اعتماد مبدأ الكفاءة في تولي المناصب العامة وليس عبر الطرق التقليدية.

في حين أن صامويل هنتغتون يرى أن التنمية السياسية تختلف ابتداء عن مفاهيم أخرى كالتحديث والتصنيع، ولتوضيح هذا الاختلاف يعطي مثالا عن الهند فهي من جهة مجتمع تقليدي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في قسم كبير جدا من سكانها، ومن جهة أخرى تعد الهند بلدا متطورا على الصعيد السياسي وذلك بوصفه أكبر بلد ديمقراطي في العالم.

والتنمية السياسية – بحسب هنتغتون- هي العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية. ومعنى ترشيد السلطة عند هنتغتون هو إحلال سلطة قائمة على ركائز دينية أو عائلية وراثية إلى سلطة سياسية موحدة وذات طابع قومي وطني، أما التباين في الهياكل والأبنية السياسية فيقصد به فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى. [2]

منح روبرت بركنهام لمصطلح التنمية السياسية خمسة مدلولات نوجزها فيما يلي:

1- للتنمية السياسية مدلول قانوني حيث يقصد بها وفقا لهذا المدلول العناية بالبناء الدستوري للدولة، أي إرساء أسس الديمقراطية.

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] كمال فتاح، مرجع سابق، ص. 49

[2] كمال فتاح، مرجع سابق، ص. 49 – 50

2- المدلول الاقتصادي للتنمية السياسية يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي بما يستجيب لآمال وطموحات الشعب في الشق الاقتصادي.

3- وللتنمية السياسية مدلول ثقافي بما يعني أن التنمية السياسية تبعا لذلك تستهدف القيام بعملية تحديث شامل تأتي نتاج ثقافة سياسية معينة.

4- المدلول السياسي للتنمية السياسية يعني تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، وكذا تمكين الشعب من المشاركة في العملية السياسية.

5- وللتنمية السياسية أيضا مدلول إداري يشير إلى وجوب توفر إدارة مواطنة تحترم مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية. [1]

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص. 37 – 38

المحاضرة الثانية: مكونات التنمية السياسية 1

عناصر المحاضرة

أولا/ التنشئة السياسية:

- تعريف التنشئة السياسية.
- وسائل التنشئة السياسية.

ثانيا/ التكامل السياسي:

- تعريف التكامل السياسي.

أولا/ التنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية إحدى أهم وأبرز آليات ومكونات التنمية السياسية، وفي الأسطر التالي بيان لمقصود التنمية السياسية وتوضيحا لوسائل تحقيقها.

تعريف التنشئة السياسية

يميز الباحث أسامة عبد الرؤوف ديب أبو ركبة في استعراضه لتعريف التنمية السياسية بين اتجاهين، فالاتجاه الأول – بحسبه – ينظر إلى التنمية السياسية على أنها العملية التي تستهدف تلقين الأفراد جملة من القيم والمعايير والاتجاهات والتقاليد ذات الصلة بالنظام السياسي القائم، وبالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي رسخت في ضمير المجتمع بمختلف أجياله بغرض بقائها واستمرارها. ومن أبرز منظري هذا الاتجاه العالم الأمريكي هربرت هايمان Herbert Hyman ويعبر هذا الاتجاه عن التنشئة السياسية في سياق متصل بكونها العملية التي يستطيع الفرد من خلالها تعلم معايير اجتماعية، مع تكفل عدد من المؤسسات المجتمعية بإنجاز هذه المهمة التعليمية، وهذا من شأنه تمكين الفرد من

الاندماج والتكيف مع المجتمع الذي ينتمي إليه، فضلا عن ذلك فمجموع هذه الخبرات التي يكتسبها الفرد في سنواته الأولى تشكل خلفية لسلوك الأفراد بحيث يتمكنون من خلالها التعايش مع المجتمع الذين يعيشون فيه.

في حين أن الاتجاه الثاني ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد وبشكل تدريجي ومستمر هويته الشخصية بما يمكنه التعبير عن ذاته وصياغة مطالبه واحتياجاته على الشاكلة التي يراها مناسبة، مع تمتعه بحرية الاختيار ولذلك يرى هذا الباحث أن الاتجاه الثاني يمنح لعملية التنشئة صفة الدينامية والتغيير باعتبارها مؤشرا لتعديل الثقافة السياسية وفي الوقت نفسه وسيلة حيوية لتحقيق التنمية السياسية وغاياتها. ووسيلة ذلك تمكين الفرد من المشاركة في تحليل وفهم عالمه السياسي وما يشهده من أحداث.

وعلى ضوء ذلك يحدد هذا الفرد اتجاهاته السياسية، وفي هذا السياق لا بد من الاشارة إلى أن تنظيمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لها مسؤولية حيوية في جعل التنمية السياسية عملية فاعلة أو العكس، وذلك من حيث قدرتها على تعديل الثقافة السياسية أو تغييرها، ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه يذكر لوسيان باي الذي يعرف التنشئة السياسية اعتمادا على المراحل المختلفة التي يكتسب فيها الفرد هويته بما يمكنه من القدرة على المشاركة السياسية، وفي هذا الصدد يميز بين ثلاثة مراحل هي:

أولا / مرحلة يتحدد وفقا لها انتماء الطفل لثقافة وتاريخ نظام معين.

ثانيا / مرحلة يعي فيها الفرد هويته وما يحيط به من أحداث سياسية.

ثالثا/ مرحلة ينتقل فيها الفرد من دور المراقبة إلى المشاركة ثم تعميق هذه المشاركة في الحياة السياسية عبر عملية التصويت وتوالي المنصب السياسي، وتتواصل هذه المرحلة إلى غاية وفاة هذا الفرد.[1]

يشير الباحث رضا محمد هلال إلى أن مصطلح التنشئة السياسية ظهر لأول مرة عام 1959 في مؤلف علمي موسوم بـ: " التنشئة السياسية" لصاحبه هربرت هايمان، وينظر جرينستين إلى التنشئة السياسية على أنها عملية تلقين رسمي وغير رسمي مخطط وغير مخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية التي تتولى القيام بها مؤسسات المجتمع المتنوعة

[1] أسامة عبد الرؤوف ديب أبو ركبة، أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير في التربية (جامعة الأزهر بغزة: 2012)، ص. 16-17

في كل مرحلة من مراحل نمو الفرد، وينظر إلى التنمية السياسية في سياق متصل إلى أنها محاولة لتدريب الفرد على القيام بكل ما يتطلبه النظام، بما يعني اكتساب الفرد للمعايير والقيم والمهارات المرغوبة والمفيدة في المجتمع الذي يعيش فيه.[1]

وسائل التنشئة السياسية

تتولى العديد من المؤسسات والقنوات مهمة تنشئة الفرد سياسيا من خلال جملة برامج محددة، وفي الأسطر التالية نعرف بأهم هذه المؤسسات:

1- الأسرة: تعد الأسرة من أهم وأخطر مؤسسات التنشئة التي يكون في ظلها الفرد، بحيث تمارس تأثيرا قويا ودائما على شخصية الطفل منذ سنوات نشأته الأولى.

تشرح الباحثة كريمة حوامد زوايا التأثير التربوي للأسرة على تنشئة الطفل تلخصها فيما يلي:

- ✓ المركز الخاص للأسرة تبدو خصوصية الأسرة في كونها المصدر الوحيد الذي يشبع الفرد مختلف حاجاته المادية والمعنوية، وهذا ما يجعل الفرد مستعدا لاعتناق قيم واتجاهات أبويه، وبخاصة الأم التي تلازم الطفل في سنوات نشأته الأولى.
- ✓ فلسفة وقيم الأسرة، لكل أسرة نظام قيم معين، وبقدر تأثير هذا النظام بقدر ما ينشأ أفراد الأسرة عليه، وهو ما يبدو في سلوكاتهم وردود أفعالهم ومواقفهم.
- ✓ طرق تربية الطفل: وهي الأساليب التي تتبعها الأسرة (الوالدين بشكل خاص) في تنشئة الطفل، وعلى أساسها تشكل جملة المعتقدات والاتجاهات التي يعتنقها هذا الطفل ومن أبرز أساليب هذه التربية نذكر:

- أسلوب ممارسة السلطة، فطريقة الآباء في ممارسة سلطتهم في الأسرة تعد النمط الذي يعايشه الطفل ويتأثر به ايجابا أو سلبا، فإذا ما سادت قيم الإكراه في ممارسة الوالدين للسلطة فإن الطفل تتشكل لديه شخصية متسلطة في الغالب، وإذا ما سادت قيم

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي: نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق ومصر، (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات، 2015)، ص. 14

الحرية والاختيار والاهتمام وترسيخ قيم الجماعة فإن الطفل تتشكل لديه شخصية ديمقراطية ومنفتحة.

- أسلوب اتخاذ القرارات داخل الأسرة: ومثال ذلك إذا كانت الأسرة تشجع الطفل أو الفرد المنتسب إليها على المشاركة في صنع القرارات داخل الأسرة، فإن ذلك يكسب الطفل الكفاءة السياسية ويمنح له إمكانية اكتساب مهارات التفاعل السياسي، وهو ما ينعكس عليه إيجابا في الكبر، والعكس بالعكس.[1]

2- المدرسة والمؤسسات التعليمية: تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية رسمية يقع على عاتقها القيام بأعباء التربية ونقل الثقافة للناشئين، والملاحظ أن المجتمعات تعتمد عليها في تلقين أبنائها ايديولوجية معينة من خلال التثقيف السياسي الذي يعتمد على مواد معينة ذات محتوى مدروس ومخطط له، وهذا ما تحويه مقررات التربية الوطنية والمدنية، والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية كالتاريخ وغيرها. والهدف الذي ترمي إليه هذه المواد هو تعريف النشئ بحكومات بلادهم، فضلا عن السعي إلى زرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفوسهم وتغذية شعورهم بالفخر بالانتماء للوطن.

للمؤسسات التعليمية بشكل عام دور حيوي في تكوين النشئ مع جملة من السلوكيات والممارسات القائمة على قيم الحكم الراشد ومكافحة الفساد وهذا من خلال:

- تنمية النقاش والحوار حول القضايا المهمة والراهنة بغرض صياغة رؤية مشتركة حول موضوع معين مع تحديد الحقوق والواجبات.
- توفير وسائل حول المال العام والشفافية والمساءلة على أن تكون مكملة لمضمون برامج التربية المدنية.
- تشجيع النشء على اقتحام باب الإبداع والانفتاح والتكيف من أجل الصالح العام، من خلال المساهمة والتطوع في أنشطة وبرامج لها أثر في بناء شخصية الفرد المتلقي.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى علوم سياسية – دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص. 44-45

- إدراج مواد تربوية تمكن النشء من المشاركة في علاج بعض مشاكل الصيانة في المؤسسات التربوية التي عانت بفعل الإهمال أو التخريب وسوء الاستخدام، والغرض التربوي من ذلك هو دعوتهم بوعي نحو المحافظة على هذه المؤسسات وما تحويها من ممتلكات. [1]

ثالثا/ التكامل السياسي الوطني

يعرف التكامل الوطني Intégration على أنه الوعي بالهوية المشتركة بين مواطني البلد، بمعنى آخر أنه في حالة وجود تعدد في الإثنيات أو الانتماءات بمختلف صورها (طائفية، دينية، لغوية، عرقية وغيرها). فالتكامل الوطني يحول في معناه دون طغيان الأغلبية فضلا عن معناها من فرض ثقافتها وخصوصياتها، وفي ذات السياق فان التكامل الوطني يتحقق معناه الحقيقي عندما يدرك كل أنباء البلد على أن اختلافهم وتنويعاتهم لا ينبغي أن تفيدهم الشعور بالوحدة تحت مظلة الوطن الواحد. ويتبلور هذا الشعور مهم جدا في بناء أمة قوية ومزدهرة.[2]

وتضيف مينا سمير موضحة المقصود من التكامل القوي بأنه لا يعني تلك الوحدة الثقافية والعنصرية التي تمنع الأفراد التعبير عن تنويعاتهم وتمايزاتهم المختلفة داخل الوطن الواحد، بل يعني احتفاظ كل فرد أو مجموعة بخصوصياته التي تميزه عن غيره، ولكن يظل ذلك الشعور بالانتماء إلى الوطن الجامع حاضرا في كل الأوقات.[3]

[1] سارة دباغي، " التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد"، مجلة مدارات سياسية، م. 2، ع. 7، ديسمبر 2018، ص. 150 – 151

[2] مينا سمير، التنمية السياسية وأزماتها: أزمتي التغلغل والتكامل، في: العجاني محمد وآخرون، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ط. 1، 2015، ص. 48 – 49

[3] المرجع نفسه، ص. 49

المحاضرة الثالثة: مكونات التنمية السياسية 2

عناصر المحاضرة

أولا/ تعريف المشاركة السياسية.

ثانيا/ التوزيع السياسي للموارد

أولا/ تعريف المشاركة السياسية

من المعاني التي يتضمنها مصطلح المشاركة السياسية هي وجوب إشراك المواطن في الشأن السياسي، وخلفية ذلك أن لمشاركة المواطن تأثير على عملية صنع القرار، ومسألة التأثير هذه شغلت اهتمام العديد من الباحثين، وتبدى ذلك واضحا في جل التعريفات التي تعرضت لمفهوم المشاركة السياسية، ومن ذلك أن المشاركة السياسية تعني بالدرجة الأولى إسهام أو انشغال المواطن بالشأن السياسي الدائر في محيطه الاجتماعي بالتعبير عن موقفه منه بمختلف الصور سواء بالرفض أو بالتأييد أو بالمقاومة أو بالتظاهر.

في تعريف آخر للمشاركة السياسية يشير إلى تلك العملية التي يقوم فيها المواطن بدور ما في الحياة السياسية الدائرة في محيطه الاجتماعي، حيث تتوفر له إمكانية المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع الذي يعيش فيه. [1]

ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات المتجهة صوب الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية. وإذا ما اتجه المجتمع بأفراده نحو ممارسة سليمة للمشاركة السياسية، فإنه سيكتسب من خلال جملة من القيم الايجابية، كالتعايش والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، كما أن المشاركة السياسية تسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة،

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص. 108

وإقرار سياسات الدولة على أساس أن الجماهير هم مواطنون ينتابهم الشعور بالانتماء للوطن الواحد، ويعملون على اتخاذ السلوك الذي يتناغم مع هذا الشعور.[1]

وللمشاركة السياسية تعاريف متعددة، منها حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة.[2] ويقصد بالمشاركة السياسية أيضا، الثقافة السياسية التي يجب أن تسود المجتمع، والتي تتمثل في التسامح واحترام الرأي الآخر والحوار والنقاش البناء، وكذلك هيكلة الشرائح الاجتماعية العريضة وتنظيمها في منظمات وهيئات وكيانات وأحزاب سياسية، تستطيع من خلالها المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية بطريقة حضارية منظمة وهادفة.[3]

وللمشاركة السياسية سمات تختص بها، وهي:

1-الفعل action وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه هدف أو مجموعة أهداف معينة.

2- التطوع voluntary بأن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم، تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

3- الاختيار choice ، وذلك بمنح المشاركين الحق بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين والإحجام عن هذه المساندة.

4- المشاركة السياسية غير محددة بمكان محدد ولا تتقيد بقيود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

---

[1] محمد لمين لعجال أعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، نوفمبر 2007، ص. 238.

[2] نجوى فلكاوي،" المشاركة السياسية: مقاربة مفاهيمية وتاريخية"، في: نادية سعيد عيشور(مشرفا): **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**(قسنطينة: مكتبة اقرأ، إشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 25 مارس 2016)، ص، 348.

[3] محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص. 112.

5- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، على أساس أن لكل مواطن حق المشاركة في مناقشة القضايا التي تهمه، كما أنه يمتلك حق اختيار ممثليه في المجالس النيابية، فضلا عن إمكانية ترشيح نفسه لاستحقاق سياسي معين.

ولذلك فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، فضلا عن ذلك فالمشاركة تعد واجب على كل مواطن كونه مطالب بأداء ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لأنها السبيل لإحداث التغيير السلمي في المجتمع الذي ينتمي إليه.[1]

يعرض الباحث حسن بن كادي في دراسة علمية له تصنيفات علماء السياسة لشرائح المجتمع من حيث مشاركتهم السياسية إلى أربعة شرائح نشرحها في الأسطر التالية:

1-الشريحة الأولى تضم المواطنين المشاركين الذين يمارسون حقوقهم ويبدون اهتمامهم بما يدور حولهم من أحداث ويملكون شعورا بالثقة في ذواتهم، كما يتمتعون بالقدرة على التأثير في العملية السياسية، فضلا على أنهم متفاعلين ومتجاوبين مع ما يجري في محيطهم، وفي الغالب تجدهم أعضاء بارزين في مختلف المؤسسات المجتمعية الوسيطة كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

2- الشريحة الثانية تضم المواطنين التابعين غير أنهم مشاركين بالمعنى الضيق للمشاركة فهم يكتفون فقط بالمشاركة في التصويت في مختلف المناسبات الانتخابية، وكذا مناقشة الأحداث والوقائع العامة، فضلا عن اهتمامهم بمختلف التطورات السياسية.

المجلس العلمي

3- الشريحة الثالثة وبمثلها المواطنون السلبيون أو غير المهتمون بما يجري حولهم من أحداث سياسية، بحيث ينشغلون بتعقيدات حياتهم اليومية، ويبدون اهتمامهم بالأحداث غير السياسية، وهناك من يصفهم باللاسياسيين.

4- الشريحة الرابعة والأخيرة تضم الأفراد المتطرفين ويقصد بهم أولئك الذين يلجؤون في أنشطتهم إلى القيام بإضرابات واعتصامات ومظاهرات، وقد يتسببون في أحداث أعمال عنف وتخريب، وقد يلجؤون إلى التعاون مع جهات أجنبية وهم يشكلون صف المعارضة للنظام الحاكم. [1]

---

[1] نشوى حسين حافظ الشلقاني، **دور البرامج الحوارية في تحفيز المشاركة السياسية لدى الشباب المصري** (القاهرة: دورية إعلام الشرق الأوسط، ع. 7، خريف 2011)، ص. 38.

وتشير الباحثة عائشة عباش إلى أن المشاركة السياسية باعتبارها إحدى جوانب التنمية السياسية، وعليه فإن غياب المشاركة السياسية أو ضعف أو عدم فاعليتها سوف يؤثر سلبا في عملية التنمية السياسية بحيث تحدث خللا ما. فالمشاركة السياسية – بحب نفس الباحثة– تتحدد تبعا للنظام السياسي القائم فإذا كان نظاما غير ديمقراطي فإنه يلجأ إلى تضييق فرص المشاركة السياسية للمواطنين، وإذا كان نظاما ديمقراطيا فإنه يسمح لكل الفعاليات والحساسيات والقوى المجتمعية بالنشاط في الساحة سواء كانت أحزابا سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو مواطنين عاديين من خلال تمكينهم من المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات. [2]

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص. 108

[2] عائشة عباش، مرجع سابق، ص. 28

المحاضرة الرابعة: الأطر الحاكمة للتنمية السياسية 1

عناصر المحاضرة

- تمهيد.
- أولا/ أزمة المشاركة السياسية.
- ثانيا/ أزمة الشرعية السياسية.
- ثالثا/ أزمة عدم التكامل القومي.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

أولا/ أزمة المشاركة السياسية

من المعاني التي يتضمنها مصطلح المشاركة السياسية هي وجوب إشراك المواطن في الشأن السياسي، وخلفية ذلك أن لمشاركة المواطن تأثير على عملية صنع القرار، ومسألة التأثير هذه شغلت اهتمام العديد من الباحثين، وتبدى ذلك واضحا في جل التعريفات التي تعرضت لمفهوم المشاركة السياسية، ومن ذلك أن المشاركة السياسية تعني بالدرجة الأولى إسهام أو انشغال المواطن بالشأن السياسي الدائر في محيطه الاجتماعي بالتعبير عن موقفه منه بمختلف الصور سواء بالرفض أو بالتأييد أو بالمقاومة أو بالتظاهر.

في تعريف آخر للمشاركة السياسية يشير إلى تلك العملية التي يقوم فيها المواطن بدور ما في الحياة السياسية الدائرة في محيطه الاجتماعي، حيث تتوفر له إمكانية المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع الذي يعيش فيه. [1]

ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات المتجهة صوب الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية. وإذا ما اتجه المجتمع بأفراده نحو ممارسة سليمة للمشاركة السياسية، فإنه سيكتسب من خلال جملة من القيم الايجابية، كالتعايش

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص. 108

والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، كما أن المشاركة السياسية تسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة، وإقرار سياسات الدولة على أساس أن الجماهير هم مواطنون ينتابهم الشعور بالانتماء للوطن الواحد، ويعملون على اتخاذ السلوك الذي يتناغم مع هذا الشعور.[1]

وللمشاركة السياسية تعاريف متعددة، منها حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة.[2] ويقصد بالمشاركة السياسية أيضا، الثقافة السياسية التي يجب أن تسود المجتمع، والتي تتمثل في التسامح واحترام الرأي الآخر والحوار والنقاش البناء، وكذلك هيكلة الشرائح الاجتماعية العريضة وتنظيمها في منظمات وهيئات وكيانات وأحزاب سياسية، تستطيع من خلالها المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية بطريقة حضارية منظمة وهادفة.[3]

وللمشاركة السياسية سمات تختص بها، وهي:

1-الفعل action وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه هدف أو مجموعة أهداف معينة.

2- التطوع voluntary بأن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم، تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

3- الاختيار choice، وذلك بمنح المشاركين الحق بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين والإحجام عن هذه المساندة.

4- المشاركة السياسية غير محددة بمكان محدد ولا تتقيد بقيود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

---

[1] محمد لمين لعجال أعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، نوفمبر 2007، ص. 238.

[2] نجوى فلكاوي،" المشاركة السياسية: مقاربة مفاهيمية وتاريخية"، في: نادية سعيد عيشور(مشرفا): **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**(قسنطينة: مكتبة اقرأ، إشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 25 مارس 2016)، ص، 348.

[3] محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص. 112.

5- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، على أساس أن لكل مواطن حق المشاركة في مناقشة القضايا التي تهمه، كما أنه يمتلك حق اختيار ممثليه في المجالس النيابية، فضلا عن إمكانية ترشيح نفسه لاستحقاق سياسي معين.

ولذلك فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، فضلا عن ذلك فالمشاركة تعد واجب على كل مواطن كونه مطالب بأداء ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لأنها السبيل لإحداث التغيير السلمي في المجتمع الذي ينتمي إليه.[1]

يعرض الباحث حسن بن كادي في دراسة علمية له تصنيفات علماء السياسة لشرائح المجتمع من حيث مشاركتهم السياسية إلى أربعة شرائح نشرحها في الأسطر التالية:

1-الشريحة الأولى تضم المواطنين المشاركين الذين يمارسون حقوقهم ويبدون اهتمامهم بما يدور حولهم من أحداث ويملكون شعورا بالثقة في ذواتهم، كما يتمتعون بالقدرة على التأثير في العملية السياسية، فضلا على أنهم متفاعلين ومتجاوبين مع ما يجري في محيطهم، وفي الغالب تجدهم أعضاء بارزين في مختلف المؤسسات المجتمعية الوسيطة كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

2- الشريحة الثانية تضم المواطنين التابعين غير أنهم مشاركين بالمعنى الضيق للمشاركة فهم يكتفون فقط بالمشاركة في التصويت في مختلف المناسبات الانتخابية، وكذا مناقشة الأحداث والوقائع العامة، فضلا عن اهتمامهم بمختلف التطورات السياسية.

3- الشريحة الثالثة وبمثلها المواطنون السلبيون أو غير المهتمون بما يجري حولهم من أحداث سياسية، بحيث ينشغلون بتعقيدات حياتهم اليومية، ويبدون اهتمامهم بالأحداث غير السياسية، وهناك من يصفهم باللاسياسيين.

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] نشوى حسين حافظ الشلقاني، **دور البرامج الحوارية في تحفيز المشاركة السياسية لدى الشباب المصري** (القاهرة: دورية إعلام الشرق الأوسط، ع. 7، خريف 2011)، ص. 38.

4- الشريحة الرابعة والأخيرة تضم الأفراد المتطرفين ويقصد بهم أولئك الذين يلجؤون في أنشطتهم إلى القيام بإضرابات واعتصامات ومظاهرات، وقد يتسببون في أحداث أعمال عنف وتخريب، وقد يلجؤون إلى التعاون مع جهات أجنبية وهم يشكلون صف المعارضة للنظام الحاكم. [1]

وتشير الباحثة عائشة عباش إلى أن المشاركة السياسية باعتبارها إحدى جوانب التنمية السياسية، وعليه فإن غياب المشاركة السياسية أو ضعف أو عدم فاعليتها سوف يؤثر سلبا في عملية التنمية السياسية بحيث تحدث خللا ما. فالمشاركة السياسية – بحب نفس الباحثة- تتحدد تبعا للنظام السياسي القائم فإذا كان نظاما غير ديمقراطي فإنه يلجأ إلى تضييق فرص المشاركة السياسية للمواطنين، وإذا كان نظاما ديمقراطيا فإنه يسمح لكل الفعاليات والحساسيات والقوى المجتمعية بالنشاط في الساحة سواء كانت أحزابا سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو مواطنين عاديين من خلال تمكينهم من المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات. [2]

ثانيا/ أزمة الشرعية السياسية

قبل الكشف عن المقصود بأزمة الشرعية، لابد من إعطاء تعريف للشرعية السياسية، وهنا يتوجب التنبيه إلى أن مفهوم الشرعية يعد مفهوما غامضا ومتشبعا وذا دلالات متعددة. ففي اللغة يورد عبد الوهاب الكيالي في موسوعته السياسية تعريف للفظ الشرعية حيث يرى أنه مفهوم سياسي مركزي مأخوذ من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويشير مصطلح الشرعية – بحسب الكيالي- إلى تلك العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم التي تتضمن حالة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم من المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، وهذه الوضعية تجعل عموم أفراد الشعب إلى الموافقة الاختيارية لمختلف التشريعات والقوانين التي يصدرها النظام السياسي للحاكم.[3]

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] حسن بن كادي، مرجع سابق، ص. 108

[2] عائشة عباش، مرجع سابق، ص. 28

[3] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج. 3، ط. 2، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص. 451

جوهر الشرعية بحسب الباحثة عائشة عباش هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم، وأن يكون قادرا على ممارسة السلطة واستخدام القوة اذا تطلب الأمر. وتضيف ذات الباحثة إلى أن مفهوم الشرعية يقابله مفهوم البيعة في الفقه السياسي الإسلامي فالبيعة ينظر إليها عبد الرحمان بن خلدون على أنها العهد على الطاعة وصورة ذلك أن المبايع وكأنه يمنح العهد لأميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمر المسلمين من دون أن ينازعه أحد في ذلك، فضلا على أن المبايع يطيع أمره في كل ما يكلفه به أي أن الطاعة للأمير تكون على المنشط والمكره.[1]

يرى الباحث كريبش نبيل أن أزمة الشرعية السياسية ترتبط نظريا بطبيعة النظام السياسي والأدوات التي يعتمدها في إدارة حكمه التي تجعل من السلطة السياسية مجرد نشاط عام توجهه من الناحية الشكلية جوانب الإدارة والتشريع والتنفيذ. ومن الناحية الجوهرية تحكمه سمات الإكراه والتأثير والإلزام وهو ما يبدو واضحا في مجموع القوانين والقيم والأعراف التي تسود المجتمع.[2]

من المتعارف عليه عند الباحثين أن أزمة الشرعية قد تتسبب في انهيار النظام السياسي الحاكم وربما تغييره إما سلميا وإما عنفيا، مع التنبيه إلى أن انهيار النظام لا يعني بالضرورة انهيار الدولة ككيان سياسي تشمل الكل في إطاره، ويحوي مجموع التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية.[3]

وإذا عجز النظام السياسي على الانفتاح على المجتمع بما يعني عدم إشراكه في العملية السياسية فانه تعيش حالة عدم الاطمئنان، وهذا مؤثر على غياب عنصر الشرعية، وهذه الوضعية تدفع بالنظام القائم إلى محاولة فرض شرعيته عن طريق استخدام وسائل الإكراه والعنف بغرض فرض الطاعة والحفاظ على الحكم واستمراره. وهذه الحالة تتصل مباشرة بمسألة الاستقرار السياسي

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] عائشة عباش، مرجع سابق، ص. 27 – 28

[2] نبيل كريبش، إشكالية التغيير السياسي في الجزائر (جامعة بغداد: مجلة العلوم الإنسانية، ع. 29، 2020)، ص. 236

[3] نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر (1962 – 2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، 2006 – 2007، ص. 45

الذي يتهدد حينما يغيب عنصر الشرعية، ذلك أن السلطة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واعتراف في السلطة حينما تعجز عن الوفاء بمتطلبات المجتمع وإدارة شؤونه، وهو ما يؤهل لكل القوى الناشطة في البلاد إلى تحدي السلطة الحاكمة ولو باستخدام العنف.[1]

وفي سياق متصل يرى الباحث عمر محوز أن أزمة الشرعية تعبير عن تلك الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعية أو القانونية أو الإنجازية أو الأخلاقية أو كل هذه الصور مجتمعة. بما يعني التعبير عن حالة من عجز النظام القائم عن التعبير عن الأداة المجتمعية، وقد يفسر ذلك إما بقيام النظام السياسي بعيدا عن الإرادة الشعبية وإما عن فشله في ترجمة قيم وأهداف المجتمع في الواقع، وينتج عن هذه الحالة تمرد المجتمع وعدم قبوله للسياسات التي يتبناها النظام وإعلان مقاطعته ومعارضته له.[2]

أسباب أزمة الشرعية

تلخص الباحثة إيمان أحمد الأسباب التي تقف وراء حدوث أزمة الشرعية وفي الأسطر التالية بيان ذلك:

– استنفاد النظام السياسي القائم للغرض الذي قام من أجله، أي أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما نتج عنه قيام حكم سلطوي وأهتم أساسا بمسألة تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وفي حالة تمكنه من تحقيق هذا الهدف فانه بذلك يكون قد استنفد مبرر قيامه وهذا ما يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن جانب مقابل الذي جاء من أجاه، وفي هذه الحالة يفقد شرعيته أيضا.

– التغير في منظومة القيم المجتمعية، ويقصد بذلك في فترة ما تتوفر مجموعة قيم معينة تشكل بمثابة الأساسي الذي تقوم عليه شرعية نظام الحكم القائم غي أنه بعد فترة أخرى تتغير هذه القيم مما يفقد النظام السياسي شرعيته جراء هذا التغير الذي مس هذه القيم.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] نوال بلحربي، مرجع سابق، ص. 45

[2] عمر محوز، متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية، مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، م. 7، ع. 3، ديسمبر 2015، ص. 356

– عجز النظام السياسي عن استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، بمعنى ظهور فئات جديدة تطالب بمنحها فرص المشاركة في العملية السياسية والمجتمعية غير أن النظام السياسي القائم يعجز عن القيام بذلك.

– ضعف دور مكانة البرلمان في النظام السياسي، ذلك أن البرلمان يفترض أنه يمثل حساسيات المجتمع، فانه ما عجز البرلمان عن أداء دوره التشريعي فانه تسبب في حدوث هوة وفجوة بين النظام القائم والمجتمع، وهو ما قد تسبب في حدوث أزمة الشرعية.

– عدم تشكل النظام لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وصورته حينما يمارس النظام التميز ضد جماعة معينة فتنقلب هذه الأخيرة إلى جماعة معارضة له، وتتسع دائرة عدم استقرار النظام تبعا لقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وهذا بدوره قد يتسبب مع الزمن في اهتزاز شرعية النظام وبالتالي حدوث أزمة شرعية تظهر في صورة انحدار نسبة التأييد للنظام السياسي القائم.

– صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة، قد يكون عرقه لتداعيات تشكل المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته على البقاء وهذا ما يضع شرعيته على المحك.

وتشير الباحثة إيمان أحمد إلى أن مشكلات الشرعية تختلف بحسب طبيعة النظام، فالنظم الديمقراطية ترتبط شرعيتها وتتحدد بالأداء الناجح، بخلاف النظم التسلطية التي لا يوجد فيها فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام وبالتالي فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام وبالتالي في الفشل في الأداء الاقتصادي للنظم المستبدة له أثره البالغ في بروز أزمة الشرعية لهذه النظم.[1]

[1] إيمان أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي – الجزء الثاني، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس 2016)، ص. 6 – 5

المحاضرة الخامسة: الأطر الحاكمة للتنمية السياسية 2

عناصر المحاضرة

- تمهيد.

أولا/ الإصلاح السياسي والحكم الراشد.

- الإصلاح السياسي.
- الحكم الراشد.

ثانيا/ الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.

- الأمن الإنساني.
- حقوق الإنسان.

تمهيد

في هذا الجزء الثاني من الأطر الحاكمة للتنمية السياسية سوف نتعرف على أطر مهمة، تتمثل في الإصلاح السياسي والحكم الراشد ثم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.

أولا/ الإصلاح السياسي والحكم الراشد

ستكون البداية مع مناقشة عنصرين مهمين من الأطر الحاكمة للتنمية السياسية ويتعلق الأمر بالإصلاح السياسي والحكم الراشد، وهذا ما سيأتي في الأسطر التالية:

الإصلاح السياسي

حين التعرض لمفهوم الإصلاح لا بد من ربطه بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو في ذلك له صلة بعدد من المفاهيم ذائعة الصيت وكثيرة الاستخدام والتوظيف على غرار" التنمية السياسية أو التحديث أو التغيير السياسي، أو التحول. ومع ذلك نلاحظ أن مفهوم الإصلاح لا يزال غامضا بالنظر لتداخله مع مفاهيم أخرى ومع ذلك مفهوم الإصلاح يعني بشكل عام التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو متدهور. وبعبارة أخرى فمفهوم الإصلاح يتجه نحو إجراء بعض التغيرات في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في الدولة. ففي الدول المتقدمة يكون الاصلاح حينما يرتفع سقف الآمال والتطلعات نحو وضع أفضل من الوضع القائم. أما في الدول النامية فصورة الاصلاح تتضح حينما يزيد منسوب الاحباط من الوضع القائم وهنا يضحى الخروج من هذا الوضع السيئ مطلبا ملحا بغية تحقيق الاستقرار.[1]

يشير الباحث عمر بوجلال الى أن مصطلح الاصلاح السياسي بدأ البحث فيه أكاديميا مع تسعينات القرن الماضي، أي بعد الحرب الباردة، وقد جاء في سياق خاص من الأحداث السياسية المهمة أبرزها سقوط الاتحاد السوفياتي، فضلا عن حملة التحولات الديمقراطية التي شهدتها عدد من بلدان العالم بضغط من شعوبها التي طالبت بتغيرات في آليات ممارسة الحكم على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد الخارجي ثم تسجيل ضغوط على الأنظمة الحاكمة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي طالبت حكومات الدول بإدخال جملة من الإصلاحات السياسية.[2]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع. 26، 2010، ص. 7

[2] عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989 – 2004 الواقع وآليات التفعيل (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2014 – 2015)، ص. 74

والإصلاح السياسي بحسب ما جاء في الموسوعة السياسية هو عملية تعديل أو تطوير غير جذري يمس شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية من دون المساس بأسسها، وهو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام. [1]

أما الباحث إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ففي موسوعته الموسومة بـ: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية فقد عرف الإصلاح السياسي بكونه مفهوما يدل على خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، بمعنى الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى و كيف تفرض الاحترام وتعرف حدود هذا الاحترام.[2]

ويرى الباحث عمر بوجلال أن الاصلاح السياسي يأخذ معنى دعم الشرعية السياسية، وتطوير الاطار المؤسس ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، عقب الحرب الباردة عرف هذا المفهوم تطورا ملموسا اذ أضحى يمثل نوعا من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم الى نظم أخرى ترتكز على أسس مهمة من أبرزها :

سيادة القانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات حرة ونزيهة، التعددية الحزبية و الحرية السياسية، استقلال القضاء وصيانة الحريات العامة، وبالمجمل نجد الاصلاح السياسي– بحسب عمر بوجلال– يضم جملة الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى الانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية الى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل. [3]

جاء في وثيقة الاسكندرية عام 2004 أن الإصلاح السياسي يقصد به كل الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للمضي بالمجتمعات والدول العربية نحو بناء نظم ديمقراطية.

وتضيف الوثيقة أن الإصلاح السياسي الذي يتحقق بشراكة فعلية بين الحكومات والمجتمع المدني يتضمن جملة من الإصلاحات من أهمها:

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

---

[1] المرجع نفسه، ص. 75

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.ب.ن، كتب عربية، د.س.ن، ص. 45

[3] عمر بوجلال، مرجع سابق، ص. 76

-الإصلاح الدستوري والتشريعي، ويقصد به أنه بما أن الدستور هو أساس قانين الدولة، فانه من غير المعقول أن تتناقض المواد الواردة فيه مع نموذج النظام السياسي الذي يرتضيه المجتمع، كما أن مضمون الدستور ينبغي أن تتناغم وما جاءت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتضيف الوثيقة الى أنه من الضروري تحقيق التوافق بين مضمون الدستور وأهداف المجتمع في تحقيق النمو الديمقراطي، ولا يتأتى ذلك الا بضمان الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل واضح وصريح، وكذا العمل فعليا بمبدأ التداول السلمي على السلطة وأن يكون ذلك بشكل دوري مع ضرورة تنظيم انتخابات دورية حرة ونزيهة ويضاف الى ذلك وضع حد لعمليات الاعتقال والحبس بسبب الرأي حماية لحق الأفراد في التعبير عن آرائهم بحرية ومسؤولية.

وتؤكد ذات الوثيقة أيضا على ضرورة اصلاح المؤسسات والهياكل السياسية باعتبار أن قوة النظام الديمقراطي مرهونة بوجود مؤسسات قوية تتمثل أساسا في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، يضاف إليها سلطة الإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، وتوصي الوثيقة فضلا عن ذلك بضرورة العناية بهذه المؤسسات من خلال ضمان أدائها الديمقراطي السليم.

وتدعو الوثيقة إلى ضرورة إطلاق الحريات، ومن هذه الحريات حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، مع تمكين كل الفعاليات والحساسيات من التمثيل والتنافس الحر والشريف على الحكم، فضلا عن توفير الفرصة لها لعرض برامجها والتعبير عن رؤاها والإفصاح عن مواقفها عملا وتطبيقا للحريات المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية.

وكذلك تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، وكذا إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني عبر تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الأحزاب والنقابات والاتحادات التطوعية مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، بما يساعدها على الحركة والنشاط بإيجابية ومسؤولية.[1]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] وثيقة الاسكندرية مارس 2004، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، 12 – 14 مارس 2004، مكتبة الاسكندرية، ص ص. 3 – 5

الحكم الراشد

سيتولى هدا العنصر ضبط مصطلح الحكم الراشد مع بيان سياق ظهوره تاريخيا، ثم محاولة تحديد مؤشراته، وصولا إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

تعريف الحكم الراشد

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الرشيد هو ارتباطها بمعطى مهم يتمثل في كيفية الاستفادة من الموارد العامة. وذلك أنه لوحظ منذ ستينيات إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي أن تحقيق التنمية يتصل بشكل مباشر بتحقيق ما يعرف بالحكم الرشيد. إذ أن العديد من الجهود المبذولة في مسار التنمية ضاعت بسبب سوء السياسات التي رسمت لهذا الغرض. وضاعت معها الكثير من الموارد بسبب استفحال ظاهرة الفساد، وهذا ما تسبب في حرمان الدول النامية من اغتنام فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فإرساء قاعدة متينة للحكم الرشيد مرتبط بشكل رئيسي باستخدام رشيد للموارد المتاحة مع استغلال أمثل للعائد منها.[1]

وقد أضحى مصطلح الحكم الراشد ذائع الصيت وكثير الاستعمال والتوظيف من قبل خبراء الإدارة خاصة من قبل المنظمات الدولية كآلية للسير في طريق التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وفي مختلف القطاعات الحكومية والمجتمعية، ونظرا لتعدد أبعاد هذا المصطلح وجد المتخصصون والمهتمون صعوبة في الخروج بتعريف واحد وهذا ما يفسر الاختلاف في تحديد مفهوم الحكم الراشد.[2]

ومن الواجب التنبيه إلى أنه ينبغي التمييز بين مصطلحي: أسلوب الحكم والحكم الرشيد، فأسلوب الحكم يقصد به رزمة من القواعد والمؤسسات والعمليات تعتمدها السلطة في حكمها لشؤون

---

[1] سامح فوزي، الحكم الرشيد (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007)، ص.34.

[2] خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007)، ص.31.

الدولة، بما يعني أنها تتصل مباشرة بالسياسة في معناها الشمولي، في حين أن الحكم الرشيد يتصل بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية ذات فاعلية، والتي من أمثلتها: حكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، حقوق الإنسان.[1]

وبحسب المعهد الدولي للعلوم الإدارية فإن الحكم يقصد به تلك العملية التي بموجبها يتجه أعضاء المجتمع نحو ممارسة السلطة والحكم، وكذا قدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.2

وهناك من يستخدم الحكم الراشد بلفظ الحكم الصالح الذي يقصد به العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان، ويشترط في هذه العملية خلوها من الفساد في ظل سيادة القانون. والحكم الصالح هو مجموع الآليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون سواء كانوا أفرادا أو مجموعات عن مصالحهم، وكذا ممارسة حقوقهم القانونية، فضلا عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة وكذا الفصل في النزاعات التي تحدث فيما بينهم والدولة.3

والحكم الراشد يرتكز بالأساس على فكرة الانتقال بالإدارة الحكومية من حالتها التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا بين أركان الحكم الراشد وعناصره المتشكلة أساسا من الإدارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفعالياته المختلفة، وإدارة مؤسسات المجتمع المدني العديدة في المجتمع. وبحسب الباحثة مياسة أودية فإن أفضل مداخل تفعيل الحكم الراشد هو الانتقال من الوضع المركزي إلى الوضع اللامركزي، باعتبار أن المجتمع المحلي هو الأدرى بحاجاته.[4]

[1] نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص.1.

[2] رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2009/2008)، ص.133.

[3] أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2008)، ص.17.

[4] مياسة أودية، الفعالية الإدارية كآلية لترسيخ الحكم الراشد المحلي (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.16، جوان 2017)، ص.420-421.

مؤشرات الحكم الراشد

وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معايير ومؤشرات الحكم الراشد التي وصلت إلى حد التسعة، وهي: حكم القانون، الشفافية، المسؤولية، بناء التوافق، المساواة، الفعالية والكفاءة، الرؤية الإستراتيجية، حق المشاركة والتصويت والانتخاب. وهذا شرح موجز لكل منها:

1-حكم القانون: وفيه ينبغي أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة مع ضرورة تطبيقها بحيادية، وبخاصة فيما يتصل بالقوانين الحامية لحقوق الإنسان.

2-الشفافية: تتمثل في ضمان التدفق الحر للمعلومات، مع ضرورة انفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية أمام المهتمين بها، فضلا عن توفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.[1]

3-المشاركة: وتعني تمكين جميع أفراد المجتمع من حق المشاركة في اتخاذ القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية ممثلة لمصالحهم، ولا يمكن ممارسة هذا الحق من دون التمتع بحرية التجمع وحرية التعبير وغيرها.

4-الفعالية والكفاءة: يقصد بها العمل على توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف، وهذا بغرض الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم من خلال إدارة عقلانية ورشيدة للمورد. وتتأسس الفعالية والكفاءة على جملة من المؤشرات نذكر منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، إدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية.

5-المحاسبة والمساءلة: تشير إلى تحمل مسؤولية اتخاذ القرار وما يترتب عنها من نتائج، وكذا توفير الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم. وللمساءلة صور متعددة، منها قد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أفضى إلى نتيجة ما، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية.[2]

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] فاطمة أقموم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر (مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 11، ماي 2018)، ص.230.

[2] كمال شريط وسفيان خلوفي، مرجع سابق، ص.285-286

ولمؤشر المساءلة العامة أربعة مجالات تتمثل في: درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها، ودرجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب، ودرجة المساءلة السياسية.[1]

6-الرؤية الإستراتيجية: و بها يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع ضرورة فهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.[2]

7-المساواة: يقصد بها خضوع كل أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، كونهم متساوون في الحقوق والحريات والكرامة.

8-العدل: يعني العدل الاجتماعي بحيث يتوفر لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والسعي بشكل مستمر لتحسين أوضاع الفئات المحرومة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.[3]

9-اللامركزية: ويقصد بها أن شعور الفرد بأنه صاحب القرار وقادرا على الاعتماد على نفسه بغرض تحقيق ذاته وفي الوقت نفسه شعوره بأنه تحت المراقبة الشعبية لا يتحقق إلا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بغرض إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها وهذا بحد ذاته يشكل بعدا أساسيا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد.[4]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

علاقة الحكم الراشد بالتنمية

من المهم ابتداء الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق كوفي عنان أكد أن السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية لا يمكنها فرض حالة الحكم الراشد على الواقع بالقوة، ولكنه بخلاف ذلك

---

[1] نبيل البابلي، مرجع سابق، ص.4.

[2] المرجع نفسه، ص.3.

[3] لخضر رابحي وعبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.17، جانفي 2018)، ص.498.

4 المرجع نفسه، ص.499.

فهو محصلة لجملة من الشروط والمقدمات، إذ بدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية، لا يمكن تحقيق حالة اسمها الحكم الراشد فضلا عن ذلك يؤكد السيد كوفي عنان على ضرورة توفير البيئة الملائمة لذلك وفي مقدمتها توفير قناعة ومشاركة لدى المحكومين يضاف إليها الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في بناء مستقبل مشرق لبلدانهم.[1]

وتنبه الباحثة خيرة بن عبد العزيز إلى أن الحكم الراشد ظهر في الدول الغربية كرد فعل عن التدخل المستمر للدولة الرعية في حياة مواطنيها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بخلاف الدول النامية ومنها الدول العربية التي ظهر فيها الحكم الراشد بفعل فشل الدولة في الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، والوفاء بوعودها تجاههم، وبذلك بدا عجز الدولة واضحا في تحقيق السلم والأمن وحماية الممتلكات، فضلا عن ذلك فقد أضحت أنظمة الحكم في هذه الدول توصف بالتسلط والفساد، وكذا حدها من مساحات الحرية والمشاركة، وما يتبعه من تدهور معدلات النمو والقيم والصحة بما يعني فشل السياسات التنموية التي طالبت بها المؤسسات المالية الدولية. وهذا ما أدى إلى طرح فكرة الحكم الراشد للخروج من حالة الفشل التي تعانيها الدول النامية من منطلق أن الحكم الراشد هو محدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية التي تقوم على العدالة في التوزيع والأمن والتعاون ومشاركة الفواعل المجتمعية في اتخاذ قراراتهم، وكذا تحقيق تنمية انسانية تحفظ حقوق الإنسان.[2]

وبشكل عام فقد طرح مفهوم الحكم الراشد أساسا في سياق البحث عن سبل وآليات تحقيق التنمية. ولذلك فعلاقة الحكم الراشد بالتنمية عرف عدة تحولات فبعدما كان الأمر ينحصر على التركيز على صياغة المشروعات التنموية في خمسينيات القرن الماضي انتقل في مرحلة ثانية إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينات، ليتم بعدها التحول إلى إعادة هيكلة السياسات عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقدمت بها مؤسسات "بروتن وودز" في أواخر سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، ومع بداية التسعينات بدأ الاهتمام بشكل تدريجي بضرورة توفير الشروط السياسية

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص.33

[2] المرجع نفسه، ص.40-41

للتنمية مما دعا المؤسسات المانحة إلى اشتراط إعادة تشكيل النظام السياسي للدولة في مقابل موافقتها على منح الدولة مساعدات في شكل قروض وغيرها.[1]

ومما يبرز العلاقة القوية بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المحلية هو ظهور مصطلح الحكم الراشد المحلي الذي أضحى خلال السنوات الأخيرة من متطلبات نهج التنمية المحلية، وأحد أهم مرتكزات الإصلاح على المستوى المحلي. وقد تضمن الإعلان الذي تمخض عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في مدينة صوفيا في ديسمبر 1996 عن عناصر الانتقال المتمثلة في:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.[2]

ويعبر مفهوم الحكم الراشد على المستوى المحلي عن فعالية وكفاءة الإدارة المحلية، وكذا نوعية الخدمة العمومية المقدمة، ونجاعة السياسات العامة المحلية وأساليب صناعة القرار، فضلا عن الشفافية والمساءلة وأيضا النمط الذي يمارس به من قبل السلطة على المستوى المحلي. كما أن مفهوم الحكم الراشد يشير إلى الطريقة التي بها يتم تقاسم القوة بين الحكومة والمجتمع في إطار شكلين من العلاقات هما العلاقات الأفقية بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي، والعلاقات الرأسية بين المستويات المختلفة وتحديد دور ووظيفة كل مستوى في إطار تنظيم أجهزة الحكم والإدارة في الدولة على أساس اللامركزية.[3]

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[1] وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص.74

[2] مياسة أودية، مرجع سابق، ص.421

[3] المكان نفسه.

ثانيا/ الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

يرى الباحث مصطفى جزار أن الأمن الإنساني كمفهوم ظهر في سياق النظرة الشمولية لمفهوم التنمية البشرية أين تمت صياغتها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل وزير المالية الباكستاني الأسبق " محبوب الحق" بدعم قوي من أمارتياسن عالم الاقتصاد الهندي الشهير عام 1994. [1]

عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1994 كما أشرنا سلفا مصطلح الأمن الإنساني على أنه يعني التحرر من الخوف والتحرر من العوز.

وفي السياق ذاته نجد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999 والذي جاء بعنوان: " عولمة ذات وجه إنساني" حدد سبعة تحديات أساسية تمثل تهديدا لأمن الإنسان في عصر العولمة وتتمثل في: غياب الأمن الصحي، غياب الأمن الثقافي، غياب الاستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، غياب الأمن المجتمعي، غياب الأمن السياسي. [2]

بحسب فريديريكو مايور Frederico Mayor المدير الأسبق لليونسكو فإن مصطلح الأمن الإنساني يلتبس في معناه مع معاني الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ويعود إلى الأمم المتحدة واجب ومسؤولية ترقية جميع أبعاد الأمن الإنساني التي لا ينبغي تجزئتها، كما لا يمكن فصلها عن منظومة حقوق الإنسان العالمية. أما ليود أكزروتي Lioyd Axworty فيعرف الأمن الإنساني على أنه ضمان حماية الأفراد من مجمل التهديدات التي ترفق بالعنف، ذلك أن المسألة تتصل بوضعية الحقوق الأساسية للأشخاص، وكذا أمنهم وحياتهم المصونة والمضمونة. في حين أن الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق كوفي عنان في تقريره المرسل إلى الأمم المتحدة عام 2000 عرف الأمن الإنساني على أنه

---

[1] مصطفى جزار، الأمن الإنساني وعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 2011، مجلة السياسة العالمية، م. 5، ع. 2، 2021، ص. 413

[2] العيد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م. 5، ع. 2، 2021، ص. 397 – 398

أكثر بكثير من مجرد غياب للعنف والصراع، حيث أنه يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحصول على الصحة والتعليم، كما أنه يعني ضمان أمن كل فرد وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع حدوث النزاعات والصراعات والحروب. [1]

[1] عدنان زروقي، المجتمع المدني، حقوق الإنسان والأمن الإنساني: تقدير العلاقة التزامنية (جامعة مستغانم: مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، م. 4، ع. è، جوان 2019، ص. 52 – 53

المحاضرة السادسة: متطلبات التنمية السياسية

عناصر المحاضرة

تمهيد

أولا/ فاعلية النظام السياسي والمشاركة السياسية.

ثانيا/ التعددية السياسية وإشراك المجتمع المدني.

ثالثا/ التداول السلمي على السلطة.

تمهيـــــــد

هناك عدد من المقومات والمتطلبات التي لا بد من توافرها حتى تتحقق التنمية السياسية، وفي الأسطر التالية نتولى دكر وشرح هده المتطلبات.

فاعلية النظام السياسي والمشاركة السياسية

تسعى عملية التنمية السياسية في نهاية الأمر إلى بناء النظام السياسي من خلال إجراءات عمليات التحديث عليه حتى يصير النظام ديمقراطيا، بمعنى أخر فإن التنمية السياسية تستهدف بالأساس إزالة بقايا السلطات التقليدية التي أثبت الواقع عجزها عن بناء نظام جديد، ولا شك أن تهديم البناء القديم وإعادة بناء نظام جديد على أنقاضه سيتسبب في مواجهة مباشرة مع ما تبقى من اتجاهات

فردية ومجتمعية منتفعة من النظام القديم وتسعى للحفاظ عليه[1] ولدلك فهناك عدد من المتطلبات والمقومات التي لا بد من توفرها حتى تتم وتكتمل عملية التنمية السياسية في سهولة ويسر.

1-فاعلية النظام السياسي: لأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة، فإنه كان من المفروض أن تربط بين الشعب والسلطة علاقة تأثير وتأثر، وبالرجوع إلى أدبيات الشرعية السياسية، فإن هده الأخيرة تستوجب أن يكون حكم السلطة القائمة صالحا ويترتب عن دلك أن الاستمرار في الحكم ينبغي أن يكون مشروطا بقدرة السلطة على تقديم أداء جيد فضلا عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الدي انتخبها. وبالتالي فإحدى متطلبات التنمية السياسية هي فاعلية النظام السياسي الحاكم.[2]

- وجود منظومة قيم تعكس مستوى الثقافة السياسية للمجتمع، وهدا من شأنه تدليل النزاعات المحتمل وقوعها بين مختلف الوحدات المشكلة للمجتمع، كما أن هده المنظومة القيمية تساعد كل الأطراف المجتمعية على التحلي بخلق التسامح الدي يقضي في النهاية إلى القبول بالرأي الخالف، مما يتيح للجميع فرصة التنافس الحر والسلمي والنزيه.[3]

- **المشاركة السياسية:** التنمية السياسية في جوهرها هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وهده المشاركة تشعر هده الجماهير بالرضى، دلك أنهم أصبحوا فاعلية رئيسية في عملية اتخاد القرار وتنفيذه، وهدا من شأنه الاسهام في معالجة العديد من الأزمات السياسية التي تعترض أداء النظام السياسي. وعليه فالمشاركة السياسية تعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية، ولكن إدا ما تم عرقلة المشاركة السياسية فإنها تسبب في أزمة المشاركة السياسية التي تعتبر احدى أزمات التنمية السياسية.[4]

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

---

[1] قزادري حياة، التنمية السياسية: المفهوم، المشكلات والمقومات والأليات. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 4، ص. 240-241.

[2] نبيل كريبش، زين العابدين دايلي، التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، أفريل 2022، ص. 711.

[3] المكان نفسه.

[4] باية جدي، ملاح السعيد، المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي. المعوقات والحلول، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، 2017، ص. 648-649.

التعددية السياسية وإشراك المجتمع المدني

نحاول ابتداء مناقشة مصطلح التعددية السياسية ثم نربط بينه وبين المجتمع المدني من زاوية إشراك هذا الأخير في غمار التعددية.

مفهوم التعددية السياسية: التعددية لغة: تأتي من لفظة العدة: وتعني الجماعة، قلت أو كثرت، وتقول رأيت عدة رجال وعدة نساء، والعديد بمعنى الكثرة.

التعددية السياسية مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية، وقد عرفت المجتمعات عبر تاريخها الطويل صيغ متعددة في تعاملها مع التعددية السياسية، بما يعني تعدد الجماعات الاجتماعية التي تؤمن بمفاهيم متميزة عن بعضها، للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل. والتعددية في الموسوعات البريطانية تعني الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع، مثل الكنيسة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والأقليات العرقية.

وفي قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جاء تعريف التعددية على أنها تنظيم لحياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود الاختلاف والتنوع واتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة، حيث تختلف الاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية والدينية.[1]

ولأن التعددية تتضمن الإقرار بوجود التنوع الاجتماعي، فلا بد أن يترتب على هذا التنوع اختلاف في المصالح أو اختلاف في الأولويات.

والتعددية ما هي إلا آلية يتم بها التعامل بشكل مقنن مع هذا الاختلاف، بالشكل الذي لا يقود إلى صراع أو صدام من شأنه تهديد سلامة الدولة وتماسك المجتمع، وبذلك فمفهوم التعددية يشير إلى نوع من التنظيم الاجتماعي المتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، وهذا التنظيم يقتضي قيامه وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في إطار النظام السياسي، والتنافس المفتوح بينهما، دون أية قيود سوى القبول بقواعد العملية

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم،" آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، م.1، س.5 ، ع.19، ص.431.

الديمقراطية، التي تتضمن اللجوء إلى المواطنين الناخبين عبر صناديق الانتخابات. بما يعنيه إمكانية التداول على السلطة عبر وسيلة واحدة هي الوسيلة السلمية القانونية.[1]

فالتعددية السياسية تشير إلى مشروعية تعدد القوى والأداء السياسي، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في صنع القرار من جهة، ومن جهة أخرى تقوم ذات التعددية على أسس وقواعد يتطلب من مختلف أطراف النسيج السياسي في المجتمع، احترامها وحمايتها من أي تدخل كان.[2]

كما أن التعددية السياسية تبدو وكأنها وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة، تقوم على مبدأ احترام الآراء والاتجاهات المختلفة، وإعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها، وعليه –فحسب الباحث دائما– تعتبر التباينات التي يشهدها المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية هي تباينات متحركة تحسمها العملية الانتخابية والتحولات في الرأي العام، التي قد تؤدي إلى إمكانية الانتقال من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس، وتعني بصفة أساسية تطبيق ما يسمى بالتداول على السلطة.[3] وللتعددية ارتباط بعلاقة الديمقراطية بمفاهيم معينة كالمساواة والمشاركة واستجابة الحكومة للمطالب والمصالح، وكذا النمو والاستقرار والتنوع والتعدد والرضا.[4]

–**التصور الغربي لمسالة التعددية السياسية:** هنا نميز في التصور الغربي بين المنظور اللبرالي والمنظور الماركسي، فعند اللبراليين تعتبر التعددية السياسية في شكل تجمعات حزبية ضمانة أساسية لتحقيق الديمقراطية ضد الاستبداد، وهي إحدى تطبيقات مبادئ الحرية والمساواة. واعتبار أن الإنسان الفرد هو الخلية الأولى للمجتمع، وتأسيسا على ذلك فمن حق المحكومين المشتركين في رأي أو مذهب أو مصلحة أن يتكتلوا في منظمة واحدة للوصول إلى الحكم أو الضغط عليه، وما دام الأمر على هذا الحال فلا يحق لهؤلاء حرمان غيرهم من ذلك.[5]

والديمقراطية الغربية لا تقبل العمل بمبدأ الحزب الواحد، وتعتبر ذلك ممارسة دكتاتورية. والتعدد بحسب راشد الغنوشي ليس شرا لابد منه بل هو خير مطلوب لمنع التسلط، وإيجاد توازن بين الحاكم والمحكوم.

---

[1] أمل هندي ونزار جودة،" التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر قراءة في أفكار محمد حسين فضل الله"، **مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد** ، ع.46 ، 2013، ص.94.

[2] أمل هندي ونزار جودة، **مرجع سابق**، ص. 94–95.

[3] أبو زيد عادل القاضي، **التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي** (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، أوت 2018)، ص. 4– 5.

[4] Apter david .**introduction to political analysis** (New Delhi: prentice– hall to index private, limited. 1978), p. 333،

[5] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص. 248.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

وتعد الأحزاب بنظره حلقة رئيسية، أو بمثابة الوسيط بين الشعب المحكوم والسلطة الحاكمة، باعتبارها- أي الأحزاب- فضاء لتداول الآراء وتنظيمها وتوجيه الرأي العام بما يعكس إرادته الحقيقية على النمو، الذي تعرف وجهته من خلال صناديق الاقتراع. وبذلك فالأحزاب ينبغي أن تكون مدرسة لتربية الجماهير وتنظيمها والتعبير عن إرادتها، وجزءا رئيسيا في جهاز الدولة الديمقراطية، ومجالا خصبا وموضوعا هاما من موضوعات القانون الدستوري.[1]

والتعددية السياسية بالمنظور اللبرالي لا تعني بالضرورة الديمقراطية، كما أنها ليست الحل الوحيد لأزمتها، فالديمقراطية لا تتحقق بمجرد إصدار قانون أو إجراء تعديل دستوري مهما كانت جهة إصداره، ولكن ذلك كله مرتبط بجملة من المستلزمات نذكرها فيما يلي:

* **تعدد الأحزاب:** ليس المقصود به – عند اللبراليين- العدد أو الاسم، ولكن يجب أن يتحقق المعنى الحقيقي للحزب، الذي هو مؤسسة وقيم ومبادئ وإيديولوجية وقاعدة جماهيرية عريضة. بما يعني أن الحزب ليس مجرد مجموعة من الأفراد لديهم مصالح خاصة وآنية.[2]

وللإشارة، فإن التعددية الحزبية عند فقهاء السياسة لها معنيين، عام وخاص، فمعناها العام يدور حول الحرية الحزبية بمعنى أن يعطى أي مجتمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة. كما أن التعددية الحزبية بهذا المعنى تعد ركيزة أساسية يتأسس عليها النظام الديمقراطي، ذلك أنه لا يمكن تصور ديمقراطية بدون أحزاب سياسية. وللدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية سلمية لابد من توفر مبادئ معينة كحرية المبادرة الفردية والجماعية، وحرية التعبير والقبول بالتعدد والتنوع وفتح قنوات الحوار والتشاور، في حين أن المفهوم الخاص للتعددية الحزبية فهو يشير- حسب أحد الباحثين- إلى وجود ثلاث أحزاب فأكثر، بحيث تتوفر لكل منها القدرة على دخول معترك التنافس السياسي، وكذا التأثير على الرأي العام، من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرارا.[3]

***المشاركة السياسية:** ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات المتجهة صوب الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية. وإذا ما اتجه المجتمع بأفراده نحو ممارسة سليمة للمشاركة السياسية، فإنه سيكتسب من خلال جملة من القيم الايجابية، كالتعايش والمسالمة والتسامح بين

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] **المرجع نفسه**، ص.248- 249.

[2] محمد قيراط،" حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، م. 19، ع. 3-4، ص. 111-112.

[3] أسامة وصاحب منعم واناس حمزة مهدي،" نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954: دراسة تاريخية، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، م. 6، ع. 4، 2016، ص. 196.

الأفراد وقوى المجتمع، كما أن المشاركة السياسية تسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة، وإقرار سياسات الدولة على أساس أن الجماهير هم مواطنون ينتابهم الشعور بالانتماء للوطن الواحد، ويعملون على اتخاذ السلوك الذي يتناغم مع هذا الشعور.[1]

وللمشاركة السياسية تعاريف متعددة، منها حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة.[2] ويقصد بالمشاركة السياسية أيضا، الثقافة السياسية التي يجب أن تسود المجتمع، والتي تتمثل في التسامح واحترام الرأي الآخر والحوار والنقاش البناء، وكذلك هيكلة الشرائح الاجتماعية العريضة وتنظيمها في منظمات وهيئات وكيانات وأحزاب سياسية، تستطيع من خلالها المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية بطريقة حضارية منظمة وهادفة.[3]

وللمشاركة السياسية سمات تختص بها، وهي:

1-الفعل action وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه هدف أو مجموعة أهداف معينة.

2- التطوع voluntary بأن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم، تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

3- الاختيار choice ، وذلك بمنح المشاركين الحق بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين والإحجام عن هذه المساندة.

4- المشاركة السياسية غير محددة بمكان محدد ولا تتقيد بقيود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

5- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، على أساس أن لكل مواطن حق المشاركة في مناقشة القضايا التي تهمه، كما أنه يمتلك حق اختيار ممثليه في المجالس النيابية، فضلا عن إمكانية ترشيح نفسه لاستحقاق سياسي معين.

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

---

[1] محمد لمين لعجال أعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، نوفمبر 2007، ص. 238.

[2] نجوى فلكاوي،" المشاركة السياسية: مقاربة مفاهيمية وتاريخية"، في: نادية سعيد عيشور(مشرفا): **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**(قسنطينة: مكتبة اقرأ، إشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 25 مارس 2016)، ص، 348.

[3] محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص. 112.

ولذلك فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، فضلا عن ذلك فالمشاركة تعد واجب على كل مواطن كونه مطالب بأداء ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لأنها السبيل لإحداث التغيير السلمي في المجتمع الذي ينتمي إليه.[1]

التعددية هي نظرية أمريكية، تعود لإسهامات عدد من المنظرين المتخصصين من بينهم ماديسون Madison وهاملتون Hamilton، وقد شهدت تطورا ملحوظا في فترة ما بعد الخمسينات والستينيات من القرن الماضي، والأكثر من ذلك أنها أضحت مكسبا ثقافيا تسعى الو.م.أ لتصديره إلى الدول الأخرى.[2]

وينبغي الإشارة إلى أنه كان للجماعات على المستوى القومي تأثير محسوس على الدراسات الأمريكية المهتمة بالتعددية. ولعل أشهر هذه الدراسات تلك التي قام بها دافيد ترومان في كتابه المعنون بـ:" العملية الحكومية" والذي صدر عام 1951، وصرح بالقول أن مؤسسات الحكومة في الإدارة الأمريكية تشكل مركز قوة للمصالح.[3] ونجد أيضا كتاب"الجماعة أساس السياسة" لاتهام والذي صدر عام 1952، وفيه نظر إلى الجماعة على أنها أساس العملية السياسية.[4]

ويضاف إليهم كتاب بعنوان"أمريكا كحضارة"، الذي صدر عام 1957 لصاحبه ماركس ليرنر، وقد أكد في كتابه على أن التعددية وانتشار الجماعات داخل النظام الفدرالي تشكل في مجموعها قوة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي ذلك يقول:" إن الدراسات الأمريكية للتعددية ركزت بدرجة أكبر منذ الستينات على مبحث بناء القوة المحلية والتأثير في السياسة المحلية بالمدن الأمريكية، وان لم تغفل المستوى القومي.[5]

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

-مستويات التعددية في الفكر اللبرالي: يمكننا الإشارة باختصار إلى المستويات التالية:

1-تعددية القاعدة: "انتشار القوة على المستوى المحلي ودور الجماعات"

يختلف التحليل النخبوي عن التحليل التعددي، من حيث أن هذا الأخير يقوم على أساس مغاير في مسألة تأكيد انتشار وتوزيع مصادر القوة في المجتمع بشكل غير متساو بين الأفراد والجماعات، وعدم

---

[1] نشوى حسين حافظ الشلقاني، **دور البرامج الحوارية في تحفيز المشاركة السياسية لدى الشباب المصري** (القاهرة: دورية إعلام الشرق الأوسط، ع. 7، خريف 2011)، ص. 38.

[2] Ham Christopher and Michael hill، **the policy process in the modern capitalist state**(new York، London: harvest wheat sheaf، second، 1993)، p. 28.

[3] David Truman, **the governmental process** (York: Alfred a. knopl, 1951)، p. 38.

[4] Latham. E, **the group basis of politics** (thaca: Cornell university press), 1952.

[5] Birch Anthony h, **the concepts and theories of modern democracy** (London: rout ledge, 1993), pp. 166-167.

اقتصارها أو تركزها في جماعة واحدة من ناحية أخرى، ويعود ذلك-حسب أنصار هذا الرأي- إلى مصادر القوة، كالثروة والتنظيم والخبرة والمعلومات والمناصب وغيرها، بحيث أنها لا تتوزع بشكل تراكمي، ولا يسيطر مصدر واحد منها في كافة المسائل.[1]

2- تعددية المركز" التعددية داخل الحكومة ودور الجماعات"

فضلا عن ذلك فالتحليل التعددي بمنظور اللبراليين يقوم على وجود تمثيل مكثف للمصالح المتعددة والخاصة، وتأثير المصالح الخاصة سياسيا وإداريا من خلال أساليب عمل جماعات الضغط واللوبيات، والتمثيل المباشر في بعض الهيئات الاستشارية والتنفيذية ومشاركتها في صنع القرارات في بعض الإدارات العامة-بحسب هذا المنظور دائما- أن هذه العملية تنشأ في إطارها تحالفات معقدة، تتجاوز وتتقاطع مع التصنيف الثنائي بين المصالح العامة والخاصة، ليحل محله تمييز آخر بين المصالح الأقوى والأضعف وسيتم التركيز على مسائل هامة عالجتها التعددية على عدد من المستويات نذكر منها:

***التعددية وطبيعة النظام الحكومي ودوره**، ومعناه أن التحليل التعددي يقوم بين نمطي المركزية واللامركزية، تأسيسا على متغيرات معينة، كشكل الدولة والنظام الدستوري والأهمية النسبية للمنظمات المتخصصة وجماعات المصالح، بالمقارنة مع الأجهزة العامة والبيروقراطية المركزية.

* **أنماط علاقات الحكومة:** ومنها نمط العلاقة الأبوية، ونمط علاقات العمالة.[2]

***السلوك التنظيمي** والانتقالية في النظام الحكومي وأدوار ومصالح الجماعات البيروقراطية، وفي ذلك مسائل يعنى بها التحليل التعددي لا يتسع المجال لذكرها.[3]

-من متطلبات التنمية السياسية أيضا العمل على **إشراك المجتمع المدني** بمختلف تنظيماته في ساحة التغيير الشامل، وتؤكد هنا إلى أن التنمية السياسية الحقيقية مرهونة بوجود مجتمع مدني قوي وفعال، ولا يمكن أن يتحقق دلك إلا إدا كان المجتمع المدني مستقل ماليا وايديولوجيا عن النظام السياسي الحاكم، أما المجتمع المدني الضعيف والتابع فهو مؤشر على الأرجح على أن النظام الحاكم فاسد ومستبد.[4]

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

[1] محمد زيتوني، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، **مرجع سابق**، ص. 31.

[2] Self Peter, **Political Theories of modern government**, its rols and reform (London: George Allen and Unurin, 1985), p.100.

[3] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط. 1، 1987)، ص. 174.

[4] نبيل كريبش، زين العابدين بن دايلي، مرجع سابق، ص. 712.

-تتطلب التنمية السياسية السعي لمعالجة أي اختلال في الناحية الاقتصادية ودلك بالعمل على إيجاد حلول من شأنها امتصاص الاحتقان الشعبي الدي في حالة انتشاره قد يهدد الاستقرار السياسي الدي يعيق عمل النظام السياسي.[1]

-التداول السلمي على السلطة: يعني أن يكون الوصول إلى السلطة عن طريق آلية الانتخاب، والانتخاب هنا ينبغي أن يكون دوريا وحرا ونزيها، بحيث يمارس في الحكم سلطته بشكل شرعي مستمدا قوته من إرادة الشعب صاحب السيادة، وهدا ما يجسد مبدأ التداول السلمي على السلطة الدي يعد أحد متطلبات التنمية السياسية، والسلطة السياسية هنا لابد أن تكون نتاج تنافس نزيه وحر وسلمي بين الأحزاب السياسية، ومن يحصل على أغلبية أصوات الناخبين من حقه اعتلاء كرسي السلطة وتنفيد البرنامج الدي ارتضاه مجموع الناخبين.[2]

ثالثا/ التداول السلمي على السلطة

يقصد بتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب. وقد شاع هذا التعبير في الفقه اللبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي على السلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي(1).

[1] المكان نفسه

[2] قزادري حياة، مرجع سابق، ص. 242- 243

(1) صفي الدين خربوش،" **تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات**"،على الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres ، آخر إطلاع 20-12-2011

وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي هو حكم غيلر أبدي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بحسب رغبات الشعب كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية[2].

أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به تحديدا تغيير شخص رئيس الدولة. وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي[3]. وبذلك يصبح تداول السلطة هنا ذا أساس ديمقراطي لأن القوى التي هي خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة فيها أو ممارستها طبقا للدستور والقوانين الانتخابية في مقابل التزام من بيده السلطة بهذه القوانين والقواعد مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة ومن ثم الاعتراف بتداولها سلميا[4].

أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[5] كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها مما أدى إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم استقرار سياسي[1].

جامعة تيسمسيلت المجلس العلمي كلية الحقوق

(2) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2003) ، ص.265.

(3) رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**، صفحة الانترنت.

(4) خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص.266.

(5) رائد نايف حاج سليمان ، **مرجع سابق** ، صفحة الأنترنت.

(1) خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص.267.

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

المحاضرة الثامنة: واقع التنمية السياسية في الجزائر

لم تكن عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر سهلة ويسيرة لا سيما نهاية الثمانينات في القرن الماضي بل كانت عسيرة عسر الظروف التي عاشتها البلاد، حيث وأنه ومند منتصف الثمانينات من القرن الماضي عرف النظام السياسي الجزائري عدة أزمات كأزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية، وكان الوضع الاقتصادي قد وصل إلى درجة الانسداد، وكل هده المعطيات كانت كافية لإجبار السلطة السياسية آنداك للاستجابة لطلبات الشارع السياسي والشعبي، فكان القرار الحاسم بإنهاء نظام الحزب الواحد وإقرار نظام التعددية السياسية والحزبية.

وبدلك تعد سنة 1989 نقطة انعطاف رئيسية في تاريخ الجزائر السياسي، إد شهدت البلاد تغيرا حاسما في توجهها السياسي بإقرار التعددية وفي توجهها الاقتصادي باعتماد اللبرالية واقتصاد السوق، فيما يتعلق بإقرار التعددية فقد سمعت السلطة ولأول مرة مند الاستقلال بتكوين جمعيات دات طابع مدني بحسب ما ينص عليه دستور 1989 الدي كرس الفصل بين الحزب والدولة وألغي احتكار الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات، وكدا التأكيد لأول مرة أيضا على استقلالية السلطة القضائية من خلال إقامة مجلس دستوري يتولى مهمة حماية الدستور انهاء الدور السياسي للجيش من خلال حصر مسؤولية في حفظ استقرار البلاد وصيانة سيادتها الوطنية والدفاع عن حدود البلاد، فضلا عن إقرار إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية تختص بمتابعة ومراقبة مؤسسات الدولة وكدا اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان بحجة انهاء الاحتكار الواقع على السلطة لعهود سابقة.[1]

غير أن الانفتاح الاستثنائي والسريع الدي شهدته الجزائر مع دستور 1989 لم يلبث طويلا، إد ومع تطور الصراع بين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية والدي أسفر عن إيقاف المسار الانتخابي

---

[1] جهيدة ركاش، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، (مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة)، العدد 6، ص. 145-146.

وتجميد العمل بالدستور واستبدال دلك بمؤسسات انتقالية وتحلت بعدها البلاد بين سنتي 1992 و1996 في أتون حرب دموية وصراع أهلي كاد يقضي على الدولة برمتها، وبرغم صعوبة الوضع العام في البلاد إلا أنه كان من الضروري العودة سريعا للمسار المؤسساتي والشرعية الدستورية، فكانت الانتخابات الرئاسية الأولى بعد إقرار التعددية في أفريل 1995، وكلاها تعديل دستور 1996 الدي جاء ليعالج ما يسمى باختلالات دستور 1989، ومن أهم ما جاء فيه تحديد مدة حكم رئيس الجمهورية لعهدتين فقط لضمان التداول على السلطة، واعتماد مبدأ الثنائية البرلمانية، بمعنى إقرار غرفتين في البرلمان بموجب نص المادة (98) وحجة المشرع في دلك تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة. كما أقر دستور 96 إنشاء مجلس للدولة بغرض تعزيز سلطة القضاء على مؤسسات القضاء على مؤسسات الإدارة، فضلا عن قرارات أخرى تفتح صفحة جديدة من تاريخ الجزائر السياسي.[1]

وعقب إقرار التعديل الدستوري عام 1996 أقدم الرئيس اليامين زروال على عقد مؤتمر الوفاق الوطني نهاية عام 1997 وتم على إثره الاتفاق على عدد من التعديلات السياسية التي تجسد مبدأ سيادة القانون والحفاظ على وحدة الأمة. وبعدها واصل الرئيس بوتفليقة مسار الإصلاحات السياسية والقانونية وافتتحها عبارة اصلاح القضاء لتعزيز دولة الحق والقانون وفي سنة 2002 أقر مشاريع أخرى تتصل بإصلاح هياكل الدولة في سلسلة إجراءات تستهدف دعم المسار الديمقراطي وترسيخ أسس الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد. ومع التعديل الدستوري عام 2008 الدي تقرر فيه تمديد عهدات رئيس الجمهورية وجعلها مفتوحة بعد ما كانت محددة من قبل بعهدتين فقط وكدا الغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة، إلى جانب منح المرأة للعديد من الحقوق السياسية وترقية دورها في الممارسة السياسية.[2]

ومع تفجر ما يسمى بموجات الربيع العربي التي شهدتها أكثر من قطر عربي فإن السلطة الجزائرية سارعت إلى المبادرة بإصلاحات سياسية ولو بصورة متدرجة مستفيدة بدلك من تجربة أحداث أكتوبر 1988 وما تلاها من أحداث سياسية حرجة، حيث وعلى إثر خطاب الرئيس السابق بوتفليقة في

---

[1] قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، **مجلة أبحاث**، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2016، ص. 9-10

[2] جهيدة ركاش، مرجع سابق، ص. 145-146.

المجلس العلمي

أفريل 2011 أطلقت السلطة حملة إصلاحات من بينها إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية تحت رقابة السلطة القضائية ، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، وإلغاء حالة الطوارئ التي كانت مفروضة على الجزائر لأكثر من عشرين سنة، كما قامت الحكومة بتعديل قانون الانتخابات من خلال استحداث لجنة مكلفة بالإشراف على الانتخابات تتألف من قضاة يتولى الرئيس بوتفليقة تعيينه بنفسه، فضلا عن تعزيز دور الأحزاب السياسية في مراقبة الانتخابات. ومع دلك وبحسب العديد من البحثين فإن وتيرة الإصلاحات تتسم بالبطء.[1]

[1] قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، **مرجع سابق**، ص. 11

قائمة المراجع المعتمدة

- إيمان أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي – الجزء الثاني، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2016)،
- أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع. 26، 2010،
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.ب.ن، كتب عربية، د.س.ن،
- أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2008)،
- العيد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م. 5، ع. 2، 2021،
- حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها – دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007 – 2008،
- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981 – 2012 (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012)،

- كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر (جامعة وهران: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2012)،
- عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا ، ط. 1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين – ألمانيا، 2017،
- عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم (جامعة .....: مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع. 5، مارس 2013)،
- أسامة عبد الرؤوف ديب أبو ركبة، أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير في التربية (جامعة الأزهر بغزة: 2012)،
- رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي: نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق ومصر، (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات، 2015)،
- كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى علوم سياسية – دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008)،
- سارة دباغي، " التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد"، مجلة مدارات سياسية، م. 2، ع. 7، ديسمبر 2018،
- مينا سمير، التنمية السياسية وأزماتها: أزمتي التغلغل والتكامل، في: العجاني محمد وآخرون، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ط. 1، 2015،
- محمد لمين لعجال أعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، نوفمبر 2007،

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

- نجوى فلكاوي،" المشاركة السياسية: مقاربة مفاهيمية وتاريخية"، في: نادية سعيد عيشور(مشرفا): **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**(قسنطينة: مكتبة اقرأ، إشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 25 مارس 2016)،
- نشوى حسين حافظ الشلقاني، **دور البرامج الحوارية في تحفيز المشاركة السياسية لدى الشباب المصري** (القاهرة: دورية إعلام الشرق الأوسط، ع. 7، خريف 2011)،
- محمد لمين لعجال أعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، نوفمبر 2007،
- نجوى فلكاوي،" المشاركة السياسية: مقاربة مفاهيمية وتاريخية"، في: نادية سعيد عيشور(مشرفا): **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**(قسنطينة: مكتبة اقرأ، إشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 25 مارس 2016)،
- نشوى حسين حافظ الشلقاني، **دور البرامج الحوارية في تحفيز المشاركة السياسية لدى الشباب المصري** (القاهرة: دورية إعلام الشرق الأوسط، ع. 7، خريف 2011)،
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج. 3، ط. 2، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)،
- نبيل كريبش، إشكالية التغيير السياسي في الجزائر (جامعة بغداد: مجلة العلوم الإنسانية، ع. 29، 2020)،
- نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر (1962 – 2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، 2006 – 2007،
- عمر محوز، متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية، مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، م. 7، ع. 3، ديسمبر 2015،
- عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989 – 2004 الواقع وآليات التفعيل (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2014 – 2015)،

المجلس العلمي

- وثيقة الاسكندرية مارس 2004، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، 12 – 14 مارس 2004، مكتبة الاسكندرية،
- سامح فوزي، الحكم الرشيد (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007)،
- خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007)،
- نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018)،
- رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2009/2008)،
- مياسة أودية، الفعالية الإدارية كآلية لترسيخ الحكم الراشد المحلي (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.16، جوان 2017)،
- فاطمة أقموم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر (مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 11، ماي 2018)،
- لخضر رابحي وعبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.17، جانفي 2018)،
- مصطفى جزار، الأمن الإنساني وعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 2011، مجلة السياسة العالمية، م. 5، ع. 2، 2021،
- عدنان زروقي، المجتمع المدني، حقوق الإنسان والأمن الإنساني: تقدير العلاقة التزامنية (جامعة مستغانم: مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، م. 4، ع. è، جوان 2019،
- جهيدة ركاش، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، (مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة)، العدد 6،

- قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، **مجلة أبحاث**، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2016،
- وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)،